



Statement of the Republic of Iraq
60th Session of the IAEA General Conference
General Debate
Vienna, September 26–30, 2016
By
Muhannad M. Alshahman
Charge d’Affaires/ Head of the Iraqi delegation

كلمة جمهورية العراق
أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
الدورة (60)
المناقشات العامة
المستشار مهند محسن علوان
القائم بالأعمال المؤقت/ رئيس وفد العراق
فيينا، 26-30/ ايلول/ 2016

السيد رئيس المؤتمر العام المحترم،

السيد يوكي امانو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المحترم،

اصحاب المعالي المحترمين،

السيدات والسادة الحضور،

بدايةً، أسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة، نيابة عن وفد جمهورية العراق، إلى السفير عدنان بن عثمان، ممثل ماليزيا لدى الوكالة، وإلى حكومة بلاده لمناسبة انتخابه رئيساً للمؤتمر العام الستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحن على ثقة تامة بقدراته في تسيير أعمال هذا المؤتمر ، مؤكداً دعم وفد بلادي لتحقيق النتائج الايجابية المرجوة من المؤتمر. كما نهى السادة النواب والأمانة العامة على ثقة المؤتمر بهم. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسعادة رئيس المؤتمر التاسع والخمسين ممثل ايطاليا لما قدمه من جهد خلال العام الماضي كما نود أيضاً أن نثمن الجهد المتميز الذي تقدمه الوكالة الدولية وعلى رأسها سعادة المدير العام يوكي امانو والأمانة الفنية وجميع العاملين فيها. في هذا السياق، إنتهز الفرصة لأؤكد دعم وفد بلادي لإعادة تعيين السيد امانو لولاية ثالثة لما لمسنا لديه من خبرة وكفاءة تدعم عمل الوكالة. وبمناسبة مرور ستين عاماً على تأسيس التعاون التقني في الوكالة لايسعنا إلا أن نهنئها على الجهود المتميزة التي تبذلها لدعم الدول الاعضاء في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتقوية الأطر الرقابية المصاحبة.

كما أنتهز الفرصة لأتقدم بالتهنئة الى الاعضاء الجُدد الذين انضموا الى الوكالة كل من سانت فينست وكريندنيس وجمهورية كامبيا الاسلامية. فضلاً عن انتهازي الفرصة للتهنئة بعقد اتفاق التعاون بين الوكالة الدولية وجمهورية ايران الاسلامية في كانون الثاني الماضي، التي كان لعاصمتي بغداد فرصة استضافة احد جولات المباحثات الخاصة بهذا الاتفاق عام 2012، متمنين للطرفين -الوكالة الدولية وجمهورية ايران الاسلامية - تحقيق الاهداف المرجوة في هذا الاتفاق.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن العراق يخوض الحرب ضد أعتى الهجمات الإرهابية في التاريخ الحديث نيابةً عن العالم اجمع والتي تستهدف أمن المواطنين ومقدراتهم وتخريب البنى التحتية باستخدام جميع الوسائل لتدمير المجتمع وتفكيك نسيجه الوطني. لذا سعت حكومة بلادي

جاهدة للقضاء على معاقل الارهاب وهي مستمرة في إستعادة ما تبقى من الاراضي التي سيطرت عليها مجاميع داعش الارهابية.

وفي هذا الاطار، فقد بدأت السلطات المختصة بتقييم الوضع للمرافق في المناطق التي إستعادتها القوات الأمنية العراقية، للتأكد من عدم وجود مواد خطيرة وبالأخص المواد والمصادر المشعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة المجاميع الارهابية، وما زال العراق بحاجة ماسة الى الدعم الدولي لإعادة الحياة الى تلك المناطق.

السيد الرئيس،

على صعيد تنفيذ الاتفاقيات، وكما أشرنا اليه في المؤتمر التاسع والخمسين، فقد صادق العراق على اتفاقية الحماية المادية للمواد والمرافق النووية والاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي وقد قامت السلطات العراقية باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين من خلال اللجان المختصة التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المواد الواردة فيهما.

وعلى صعيد التعاون مع الوكالة فقد أكمل العراق وثيقة الاطار الوطني (CPF) والتي تغطي الفترة من 2018 الى 2023 والتي من المؤمل توقيعها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحقاً، حيث سبق لجمهورية العراق أن وقعت الوثيقة الاولى في عام 2012 والتي غطت الفترة من 2012 الى 2017. وتعتبر هذه الوثيقة من الوثائق المهمة في تنظيم العمل بين جمهورية العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما في مجال دعم خطة الامن النووي المتكامل، فقد تم ادراج العديد من الانشطة التي تهدف الى تحسين قدرات المؤسسات العراقية في مجالات حماية المرافق والمواد المشعة و أمن المعلومات والتحريرات الجنائية النووية وبهذه المناسبة نكرر شكرنا الى المسؤولين في قسم الأمن النووي لجهودهم المبذولة وتفهمهم للحالة التي يمر بها العراق.

السيد الرئيس،

أن حكومة بلادي تسعى بشكل حثيث للتخلص الأمن من النفايات المشعه والتي نتجت عن برنامج تصفية المواقع النووية المدمرة السابقة بالاضافة الى المواد الناتجة من المنشآت الطبية والصناعية والنفطية وبهذا الصدد أقرت حكومة العراق المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية لأدارة النفايات المشعة وشكلت لهذا الغرض لجنة وطنية لأعداد هذه السياسة وكذلك وضع

استراتيجيه لأدارة ومعاملة و إزالة النفايات المشعة و نأمل أن يتم أنجازها خلال الربع الاول من عام 2017 بعد مراجعتها من قبل الوكالة .

في نفس الأطار وبدعم من الاتحاد الاوربي، فقد تم أحالة موضوع أعداد دراسة اختيار الموقع وأعداد التصاميم والمخططات اللازمة لإنشاء مخازن الطمر الدائمة للمصادر والنفايات المشعة في جمهورية العراق الى إحدى الشركات الاوربية لمتابعة هذا العمل.

أما في مجال إستثمار برنامج التعاون التقني مع الوكالة فأن بلادي تسعى جاهدة لتطوير قدراتها في أستثمار التطبيقات النووية في التنمية الوطنية وبهذه المناسبة نود ان نتقدم بالتقدير الى المسؤولين في برنامج التعاون التقني لما يبذلوه من جهد ونأمل أن يستمر دعم الوكالة للعراق من خلال هذا البرنامج .

السيد الرئيس،

إن حكومة بلادي تؤمن بأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تعتبر من الخطوات الأساسية في أمن و أستقرار هذه المنطقة، وان هذه الخطوة لن تتحقق من دون مواصلة الجهود لعقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لما له من انعكاسات إيجابية على المستويين السياسي والأمني لهذه المنطقة الحساسة من العالم، أمليين أن يكون تطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق على الجميع ومن دون إستثناء خطوة على الطريق الصحيح لإنشاء المنطقة المرجوة. إذ ترى حكومة بلادي بأنه لا يوجد تسلسل تلقائي يربط تطبيق الضمانات الشاملة على جميع الأنشطة في الشرق الاوسط، أو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية بإبرام تسوية مسبقاً، وان من شأن هذا التطبيق – أي بإنشاء المنطقة الخالية المنشودة في الشرق الاوسط- أن يساهم في إيجاد تلك التسوية، وبخاصة ان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد من جديد في تقريره الخاص بتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الاوسط الوثيقة (GOV/2016/40)، على انه لم يتمكن من احراز المزيد من التقدم في الوفاء بولايته المسندة إليه بمقتضى القرار (GC/59/RES/15) حيث شرح تقرير المدير العام صورة الوضع غير المتوازن القائم في منطقة الشرق الاوسط، حيث جاء في فقرته الرابعة، واقتبس : (وجميع دول المنطقة، باستثناء إسرائيل، أطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، وقد تعهدت جميعها بقبول ضمانات الوكالة الشاملة).

السيد الرئيس،

نود التأكيد أيضاً على أن تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل للتصرف لما يمثله هذا الحق من تطوير في برامج التنمية وبخاصة للدول النامية دون معوقات أو إحتكار من قبل مجموعة محددة وفرض شروط إلزامية دولية تمس بمصالح الدول.

كما لا يفوتنا هنا تسليط الضوء على تنفيذ مفهوم الضمانات على مستوى الدولة (State Level Concept)، وأن نُعرب عن أخذنا العلم بتقرير المدير العام في هذا الجانب، أملين أن يقدم هذا المفهوم النتائج الايجابية المرجوة منه في تعزيز الضمانات، وفي الوقت نفسه أن لا يترتب عليه إستحداث أي حقوق أو إلتزامات إضافية تخص الدول أو الوكالة أو إدخال أي تعديل على تفسير الحقوق والإلتزامات بمقتضى إتفاق الضمانات.

وفي الختام نتمنى ان يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج إيجابية من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لغرض الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا النووية لخدمة المجتمع الإنساني ولتعزيز نظام عدم الإنتشار الدولي بما يضمن تحقيق السلم والأمن الدولي على حد سواء.

و شكراً ...